

## شركة التميمي ومشاركوه

تقرير بعنوان "الهيئة الجديدة للنزاهة ومكافحة الفساد في المملكة الاردنية الهاشمية"

بتاريخ 16 حزيران 2016، قرر الاردن المضي قدماً في الاصلاح القضائي الاقتصادي. وفي ذلك التاريخ نفسه، تم إنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بموجب القانون رقم 13 لعام 2016 (قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد)، وتم دمج هيئتين ضمن هيئة واحدة، وتم إلغاء قانون ديوان المظالم رقم 11 لعام 2008 وقانون مكافحة الفساد رقم 62 لعام 2006. وقد جاء إصدار هذا القانون كمتطلب تشريعي لترسيخ مبادئ العدالة والمساءلة والأداء السليم، وضمان الالتزام بمبادئ النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد بكافة أشكاله ووسائله، وتفعيل كافة القيم والمعايير السلوكية في الإدارة العامة.

تتطلب التغييرات الحالية تحقيق أهداف طويلة الأمد لترسيخ النزاهة الوطنية في قيم المؤسسات العامة، وتفعيل حاكمية وشفافية القوانين، وتكافؤ الفرص في المؤسسات العامة، وتحسين إدارة ومراقبة الأموال العامة. وقد صدر قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ليغطي أية ثغرات موجودة في قوانين أخرى سابقة.

أولاً: تم إنشائها لكي تركز على النزاهة العامة الوطنية لتحقيق المصلحة العامة الوطنية.

ثانياً: منع الأفعال والممارسات المشتبه بها، ورصد أفعال الفساد.

ثالثاً: العمل على إنفاذ القانون، حيث يشتمل القانون على نصوص للقيام بالتحقيق والملاحقة لأي فعل فساد، المادة 16 (أ) من قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد تنص على أفعال الفساد التي تدخل معالجتها ضمن صلاحيات الهيئة:

- الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة، والجرائم المخلة بالثقة العامة الواردة في قانون العقوبات.
- الجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد في قانون الجرائم الاقتصادية.
- عدم الاعلان أو الافصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تعارض في المصالح إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك الاعلان أو الافصاح.
- كل فعل أو امتناع يؤدي إلى هدر الأموال العامة.
- إساءة استعمال السلطة خلافاً لأحكام القانون.
- قبول موظفي الإدارة العامة للواسطة والمحسوبية لمحاباة أصدقاء أو أقارب.
- استخدام المعلومات المتاحة بحكم الوظيفة لتحقيق منافع خاصة.
- جرائم الفساد الواردة في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة.

ومع ذلك، فقد استثنى هذا القانون بعض الجرائم من صلاحيات الهيئة. المادة 16 (ب) تنص على أن الهيئة لا تختص بالنظر فيما يلي:

- المنازعات والشكاوى بين الأفراد.
- الشكاوى التي تدخل في إختصاص أي جهة رسمية رقابية أخرى.
- الشكاوى والتظلمات القابلة للطعن الإداري والقضائي.

المادة 17 نصت على أنه يكون لدى النيابة العامة نيابة متخصصة بقضايا الفساد تتولى النظر في القضايا المحالة إليها من هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. ويعمل في هذه الدائرة عدد من المحققين العامين المدربين المختصين في جرائم الاحتيال والتلاعب.

المادة 18 منحت الحق لرئيس الهيئة طلب انتداب أو إعارة أو تكليف أي من ضباط أو أفراد الأجهزة الأمنية والعسكرية أو أي موظف من أي وزارة أو دائرة أو مؤسسة رسمية لتسهيل أعمال وتحقيقات الهيئة.

المادة 23 نصت على أنه ودون الإخلال بأي عقوبة أشد ورد النص عليها في أي تشريع آخر يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن أربعة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد عن خمسة آلاف دينار أو بكلتا العقوبتين كل من ارتكب أيًا من الأفعال والتصرفات المنصوص عليها في المادة (16) من هذا القانون وفي حال التكرار يضاف للعقوبة نصفها.

المادة 24 نصت على توفير برنامج شهود تشريعي لمساعدة الشهود والمبلغين على تقديم أية معلومات بحوزتهم إلى الهيئة، في حين تتولى الهيئة توفير الحماية للشهود في أماكن إقامتهم، وتضمن عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهويتهم وأماكن وجودهم، واستخدام تقنيات الاتصال الحديثة التي تكفل سلامتهم عند الادلاء بأقوالهم وشهاداتهم. وفي بعض الحالات قد تقوم بتوفير أماكن لإيواءهم عند الضرورة.

المادة 29 تنص على أن القضايا المتعلقة بجمع الأموال المتحصلة عن الفساد لا يمكن اسقاطها أو سحبيها أو وقف الملاحقة بشأنها أو الاعفاء من العقوبة المتعلقة بها.

المادة 30 منحت الهيئة صلاحية إنشاء حساب أمانات لدى البنك المركزي يخصص لحفظ وإدارة الأموال والمنافع المتحصلة عن أفعال فساد والتي تم استردادها أو الحجز عليها لحين تسليمها لمستحقيها.

صدر القانون لتحقيق الشفافية في القطاع العام، وتأسيس وحدة مركزية يمكنها ضبط جرائم الاحتيال والتلاعب، والتي يمكنها أيضاً مواجهة تحدي التحسينات والاصلاحات التي تم تبنيها من قبل الحكومة. ويجب عليها أيضاً ترسيخ الثقة لدى المستثمرين الأجانب بأن الاردن هو نقطة جذب للمشروعات التجارية المستقبلية في الشرق الأوسط، نظراً لموقعه المتميز في قلب الشرق الاوسط، وكمنطقة آمنة مقارنة بالدول المجاورة.

بموجب المادة 4 (ي) يمكن لهذه الهيئة الجديدة ملاحقة من يرتكب أيّاً من أفعال الفساد بموجب القانون الجديد. وتتلقى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد شكاوى من المتضررين وتتحرى وتجمع الأدلة المتعلقة بأية أفعال فساد مالية أو إدارية.

ترجمة: نادرة ابراهيم الطيان

وحدة التعاون الدولي

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

2017/3/18